

الجامعة اللبنانية الثقافية أمام التحدي الأول

البياس بجانبي

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

من المحزن القول أن الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم ومنذ أن تأسست سنة ١٩٦٠ لم تقم بالالتزام بأي من أهدافها الوطنية والثقافية المعلنة، لجهة المحافظة على التراث والتاريخ والجذور والهوية اللبنانية، ولا هي عملت على تحصين وحدة الوطن الأم بحدوده المعترف بها دولياً والسهير على حقوق انسانه.

ما بين العام ١٩٦٠ و ١٩٧٥ ، يوم كان لبنان لا يزال وطنياً حرّاً وسيداً مستقلاً، اقتصرت أنشطة فروعها على المجالين الاجتماعي والترفيهي، وكان معظم أفرادها من الميسورين مادياً، القادرين على تحمل تكاليف السفر لحضور المؤتمرات الاستعراضية.

ومع بداية حروب الآخرين على لبنان وشعبه سنة ١٩٧٥ ، بدأت الجامعة بالتفكك والتفتت حتى أصبحت جسماً هزيلاً مصاباً بنفس الأمراض التي أصابت الوطن الأم بنتيجة التدخلات الغربية.

عقب احتلال سوريا الدموي للمناطق المحررة سنة ١٩٩٠ وإبعاد الحكومة الشرعية وتعيين نظام هجين تابع لها، ينفذ مخططاتها ويلتزم كلياً بتوجهاتها وفرماناتها، بدأ نظام حكم لبنان الهجين وبتوجيهات من المحتل السوري العمل ضمن مخطط مرسوم بدقة على تقسيم الجامعة وشلها، فكان له ما أراد، ولم تتمكن المؤسسة الاغترابية هذه من الصمود بوجه المؤامرة لأنها لم تكن محصنة لا وطنياً ولا ثقافياً ولا تنظيمياً، وانتهت مجموعات معطلة الفاعلية يقتصر نشاطها على إصدار البيانات المفرغة من أي توجه وطني.

علمًا أنه جرت عدة محاولات إنقاذية، إلا أنها لم توسع ولم ترى النور كون السوس "والعت" الاحتلالي البعشى كان تمكن من نخر جسم الجامعة هذه.

منذ ما يقارب الثلاث سنوات بدأت عدة مجموعات اغترابية وطنية تعمل على إعادة ترميم الجامعة على أساس جديدة وجعلها مؤسسة غير حكومية، وغير تابعة لوزارة المغتربين في لبنان. وقد توجت هذه الجهود في انعقاد مؤتمر ميامي الأخير حيث تم انتخاب هيئة جديدة واتخاذ مقررات عدة وضعت الجامعة على الخط الصحيح.

إلا أن المقررات هذه لم تكن في مجلتها على المستوى المطلوب وطنياً في هذه المرحلة الصعبة التي يتعرض فيها لبنان هويةً وتاريخاً وحضاراً وقيماً ومصيراً وإنساناً لأخطر هجمة ببربرية مجرمة عرفها في تاريخه الغابر والحاضر.

بيان مؤتمر ميامي رغم إيجابياته الكثيرة تميز بالخجل فهو لم يسم الاحتلال السوري باسمه، ولم يتخذ موقفاً من حكم التبعية العامل على نهر الهوية اللبنانية، بل على العكس قال بالتعامل مع مؤسسات الدولة.

إن معرفتنا بالأشخاص الذين تشكلت منهم هيئة الجامعة في مؤتمر ميامي تعطينا بصيص أمل بمستقبل أفضل لسير خطها الوطني، وتحولها إلى جسم اغترابي لبناني أصيل فاعل وناشط، يسمى الأشياء بأسمائها، يشهد للحق دون موافقة، يرفع رايتي الهوية اللبنانية والقومية اللبنانية عالية دون زغل أو لبس، يتعامل مع التعديات على حرية الإنسان اللبناني وعلى حقوقه التي كفلتها له شرعة حقوق الإنسان بجرأة وفروسيّة دون حسابات الربح والخسارة الشخصية.

من هنا فإن الجامعة بهيكليتها الجديدة الواعدة هي اليوم أمام التحدّي الأول لمصداقيتها ولشفافية مسلكها الوطني. فها هو المعين رئيساً للجمهورية العmad امیل لحود يبعث برسالة إلى المجمع الماروني المنعقد في الوطن الأم ينكر فيها لبنانية لبنان وينسب له هوية غير هويته اللبنانية، وقد شدد في رسالته على "إن لبنان هو جزء لا يتجزأ من محيطه العربي، وهو عربي الهوية والانتماء ومسيحيو لبنان فخورون بانتسابهم العربي"، داعياً المجمع إلى "إن ينمّي أواصر مميزة من الصدقة والتعاون مع سوريا".

اليوم الجامعة وهي المفترض أنها ضمير الأمة اللبنانية القيمة على هوية وقومية وطن الـ ١٠٤٥٢ كيلومتراً مربعاً، والحارس الأمين على تعددية مجتمعه واثنياته وحضاراته المتنوعة، وعلى حقوق انسانه، مطلوب منها أن تتخذ موقفاً جريئاً ومميزاً يسمى الأشياء بأسمائها، ويعبر بكل وضوح عن نهجها في التعامل مع هكذا تعديات.

نعم المطلوب المواجهة، فهل الجامعة بهيكلتها الجديدة قادرة ومستعدة لهذا التحدّي السافر، أم أنها لا تزال لينة العظم وستتصرف كالنعامنة التي تدفن رأسها في الرمال؟